

في هذه المواضع فتأمل **قوله** اذا قتل في الحرم اي ولو سرور  
 العليم فيه مثلا او يكون القاتل او المقتول فيه وحده  
 وكان المقتول مسلما فلا تقتل في الكافر مطلقا عند العلامة  
 الربلي ومن تبعه وقال العلامة بن حجر فلفظ فيه اذا كان  
 حيا ووقع بعضهم هذا اذا كان المقتول كافرا واما اذا كان  
 اكراما قاتلا فتقتل عليه في الحرم ارض اتفاقا **قوله** اي حرم مكة  
 الدم فيه المعهد الشرعي والذهني ليجز به حرم المدينة  
 وغيره وحالة الاحرام في غير الحرم كحرم مكة فتأمل  
**قوله** على الاصح هو المعتد **قوله** او قتل اي مسلما وغيره  
**قوله** في الاشهر الحرم اي ولو سرور السهم فيها ان كان  
 كما في الحرم **قوله** اي ذي القعدة وذي الحجة هما بفتح  
 القاف وكسر الهمزة المشهور فيهما سمي بذلك لتعودهم  
 عن القتال في الاول والوقوف الحرجي وفيه اشارة  
 اي ان ذي القعدة اولها وهو الحرم وفيه على ما رتبته في  
 التولي لاني الافضل لان افضلها الحرم ثم حرج  
 ثم الاخران وعدها الكوفيات من سنة واحدة فتألو  
 الحرم ورجب وذي القعدة وذي الحجة ويظهر فائدة الخلاف  
 فيما اذا نذر صياهما مرتبة فعلى الاول يبدأ بذي القعدة  
 وعلى الثاني يبدأ بالحرم **قوله** والحرم ضربان الميم  
 وفتح الحاء ويشهد به الراسمي بذلك كما قيل ان اول نحر سيم  
 القتال كان فيه او كان الله تعالى حرم فيه الجنة على الميس

**قوله** ومتى وجبت الابل اي فلا يقبل فيها اسعيب على البيع  
 المبرضي المستحق بذلك اذا كان اهلا للشرع لان الختم فيه  
 استقامه **قوله** من غالب ابل ارب البلاد اي ما لم تبلغ  
 مسافة القصر او لما لم يكن لتقلها مودة تترتب على ثمن  
 مثلها اي ثمن نقل مثلها فتأمل **قوله** فان عدت  
 الابل اي حسا او شرعا بما مر **قوله** التقتل اي قيمتها  
 اي وقت وجوبها بغالب نقد البلد فان غلب نقدان  
 تغير الجاني بينهما هذا ان لم يسهل الدافع فان امهل  
 بان قال له المستحق انا صرحتي توجد لابل لزمه  
 امتثال له لانها الاصل فان اخذت القيمة فوجدت  
 لم تشتر ولا يسند الابل لانفصال الامر بالهذ فتأمل  
**قوله** فان عوزت اي فقدت **قوله** وهو الصحيح  
 اي والمعتد **قوله** وقيل في القديم الخ هو اشارة الى  
 تضعفه وعدم اعتباره فتأمل **قوله** فان غلظت الخ  
 كان اوجب ان يغزق وقيل ان غلظت لانه وجه مرجوع  
 على القول الموهوم لان الاصح على القديم عدم الزيادة  
 لان التقليل في الابل انما روي بالسنن والصفة لا بزيادة  
 العدد وذلك لا يرجع في الهرايم والدنانير فتأمل **قوله**  
 وتغلط دية الخطا اي في النفس وغيرها من حيث  
 التثليل فثبت فخرجه قتل العمد وشبهه والقيمة  
 ولا طرف اي لا دية ستمها والحكميات فلا تغلب فيهما

في